

انه لم يتوهم بثبوت النبوة الا الرواية الصالحة براهها المسلم
او تزويره والتعريف بالمشهورات خرج مخرج الغالب فان من
الروايات تكون مندوحة وهي صادقة ببرهان الله للمؤمنين
به ليستعد لما يقع فتلا وقوعه وقوله من اجل الامم يوم له
فان المرأة الصالحة كذلك **وحكي** ابن بطال اللانفاق عليه وقوله
جز من سنة واربعين جزا من النبوة لذي اكثر الاحاديث **وروي**
مسلم من حديث ابي هريرة جز من خمسة واربعين جزا وعند
من حديث ابن عمر جز من سبعين جزا وعند الطبري جز من سنة
وسبعين وسنة ضعيف وعند ابن عبد البر من طريق علي بن
ابن الحنار عن ثابت بن عمار جز من سنة وعشرين جزا
وروي في حديث شرح مسلم للنووي وفي رواية عبيد اربعة
وعشرين **والذي** يحصل من الروايات عشرة اقلها عند النووي
والكثرها من سنة وسبعين واصغرنا عن ما فيها خوف الاطالة
قال القاسمي يوجب جزا الجزا النبوة لا يعلم حقيقتها
الا نبيا او ملكا ولما القدر الذي اراد به النبي عليه وسلم
ان لا يواجز جزا النبوة في الجملة لان فيها اطلاعا على الغيب
من وجه ما واما تفصيل النسبة فيختص معرفة درجة النبوة
وقال المازري لا يلزم العالم ان يعرف كل شئ جملة وتفصيلا
فقد جعل الله للعالم حد ما يتف عنده **فنه** ما يعلم المراد به جملة

وتفصيلا

141
وتفصيلا ومنه ما يعلم جملة لا تفصيلا وهذا من هذا القليل
وقد تكلم بعضهم على الرواية المشهورة وايد لها ما سببه فنقل **ابن**
عزرا في سعيد السفا سفيان زعيم اهل العلم ذكر ان الله اوجى الى نبيه
في المنام سنة اشهورة اوجى اليه بعد ذلك في اليقظة بقية من حياته
وسبقتها الى الوحي في المنام جز من سنة واربعين جزا لانه عاش بعد
النبوة ثلاثة وعشرين سنة على الصحيح **قال** ابن بطال هذا الناقل
باطل يعيد من وجهين **أحدهما** انه قد اختلف في قدر المدة التي بعد
بعثته ميلا الله عليه وسلم **والثاني** انه يبيح حديث السبعين جزا
معني وهذا الذي قاله في الانكار في هذه المسئلة سبقه اليه الخطا
فقال كان بعض اهل العلم يقولون في تأويل هذا العدد قوله لا يكاد
يخفق وقد كان عليه السلام اقام بعد الوحي ثلاثا وعشرين سنة
وكان يوجب اليه في ثمانية سنة اشهر وهي نصف سنة في جز من سنة
واربعين جزا من النبوة **قال** الخطابي وهذا وان كان وجهها بجملة
قسمة الحساب والعدد فاول ما يجب على من قال ان ثبت ما ادعاه
خبرا ولم يصح فيه اثر ولا ذكره عن غيره في ذلك خبرا وكانه قاله
على سبيل الظن والظن لا ينجي من الحوشية وليس كل ما حيز علينا عمله
يلزمنا حبه كما عدا والكمات وايام المصيام **وروي** الجار فانا لا
لافضل من عملها الى امر يوجب حصرها تحت اعدادها ولو يقدح
ذلك في موجب اعتقادنا للزومها وقد ذكرنا في المنا سيات غير ذلك